تطوير المنظومة القضائية العدلية

ليلى جفال

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، أمس بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 والمساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي.

إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023 ـ2025 برإرساء مشروع جديد طالما انتظرته مختلف مكونات الأسرة القضائية وهو الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

ويهدف هذا الحساب وفق بلاغ صادر عن الوزارة أمس إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي..

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية. وبهذا الإصلاح، تؤسّس وزارة العدل لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، حيث سيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، أمس، بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية -2023 2025.

ويهدف هذا الحساب، وفق بلاغ أصدرته الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم بالإضافة على تطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، والمساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وأوضحت الوزارة، في بلاغها، أنه تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية.

وأضافت أنها تؤسس بهذا الإصلاح لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، مشيرة إلى أن هذا الحساب سيفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

وضبط الأمر عدد 470 لسنة 2024 قائمة المنتفعين بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية.

وزارة العدل:

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، أمس الإثنين، بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023 – 2025.

ويهدف هذا الحساب، وفق بلاغ أصدرته الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم بالإضافة إلى تطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، والمساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وأوضحت الوزارة، في بلاغها، أنه تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية.

وأضافت أنها تؤسس بهذا الإصلاح لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، مشيرة إلى أن هذا الحساب سيفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

MINISTÈRE DE LA JUSTICE

Mise en place d'un fonds de soutien à la réforme du système judiciaire

La ministre de la Justice, Leila Jaffel, a annoncé, hier, la mise en place d'un fonds spécial au Trésor pour soutenir le développement du système juridique et judiciaire.

Ce fonds vise à contribuer au bon fonctionnement des institutions et services judiciaires et appuyer le financement de programmes visant à améliorer l'appareil judiciaire. Il s'agit, également, d'améliorer les conditions de travail dans les tribunaux et de développer les systèmes de santé et de protection sociale ainsi que les prestations fournies par les mutuelles des agents et cadres administratifs et judiciaires. Ce fonds contribuera, en outre, à accélérer la transformation numérique de la justice, selon le département de la Justice.

La création de ce fonds est prévue par l'article 13 de la loi de finances de 2024, et par le décret n° 470, du 6 septembre 2024, fixant les interventions du fonds de soutien à la réforme du système judiciaire, précise la même source.

Selon le département de la justice, ce fonds contribuera à mettre en œuvre les réformes des systèmes juridiques et des appareils judiciaires, à améliorer les conditions de travail dans les tribunaux et facilitera aux justiciables l'accès à la justice, en servant les intérêts du pays et des citoyens.

وطنية

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

16:17 2024/09/09

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، اليوم الإثنين، بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025.

ويهدف هذا الحساب، وفق بلاغ أصدرته الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم بالإضافة إلى تطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، والمساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وأوضحت الوزارة، في بلاغها، أنه تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية.

وأضافت أنها تؤسس بهذا الإصلاح لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، مشيرة إلى أن هذا الحساب سيفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

وضبط الأمر عدد 470 لسنة 2024 ضبط قائمة المنتفعين بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية.

وزارة العدل إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

بقلم المغرب
09/09/2024 **15:33**

21 عدد المشاهدات

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية و السجنية **2023 -2025**

بإرساء مشروع جديد طالما انتظرته مختلف مكونات الأسرة القضائية وهو الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

ويهدف هذا الحساب إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي..
وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.
وبهذا الإصلاح، تُؤسّس وزارة العدل لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، حيث سيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

ar.tunisienumerique.com

وزارة العدل تعلن إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية - تونس - أخبار تونس

3–4 minutes

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، اليوم الإثنين 9 سبتمبر 2024، بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023- 2025.

ويهدف هذا الحساب، وفق بلاغ أصدرته الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم بالإضافة على تطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، والمساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وأوضحت الوزارة، في بلاغها، أنه تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية.

وأضافت أنها تؤسس بهذا الإصلاح لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، مشيرة إلى أن هذا الحساب سيفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

وضبط الأمر عدد 470 لسنة 2024 ضبط قائمة المنتفعين بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية.

gm.aarcegypt.org

إحداث حساب خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية - AARC مصر

صحفيو صفاقس

3–4 minutes

إحداث حساب خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية - AARC مصر

نعرض لكم زوارنا أهم وأحدث الأخبار فى المقال الاتي:

إحداث حساب خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية - AARC مصر, اليوم الاثنين 9 سبتمبر 2024 05:55 مساءً

إحداث حساب خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

نشر في صحفيو صفاقس يوم 09 - 09 - 2024

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية و السجنية 2023-2025 بإرساء الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

ويهدف هذا الحساب إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية.

وبهذا الإصلاح، تُؤسس وزارة العدل لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، حيث سيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن، وفق بلاغ لوزارة العدل.

.

السابق

87% ارتفاعًا في تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال يوليو - AARC مصر

التالي

بالبلدي : استقرار الدولار عالمياً مع هيمنة توقعات نطاق خفض الفائدة الأميركية على الأسواق - AARC مصر

journalistesfaxien.tn

إحداث حساب خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية - موقع الصحفيين التونسيين بصفاقس

jsfaxien

2–3 minutes

إحداث حساب خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

9 سبتمبر، 15:15

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية و السجنية 2023-2025 بإرساء الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

ويهدف هذا الحساب إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.

وبهذا الإصلاح، تُؤسّس وزارة العدل لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، حيث سيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن، وفق بلاغ لوزارة العدل.

...إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

وطنية (/ar/الاخبار/وطنية) / الإثنين، 09 سبتمبر 2024 15:54

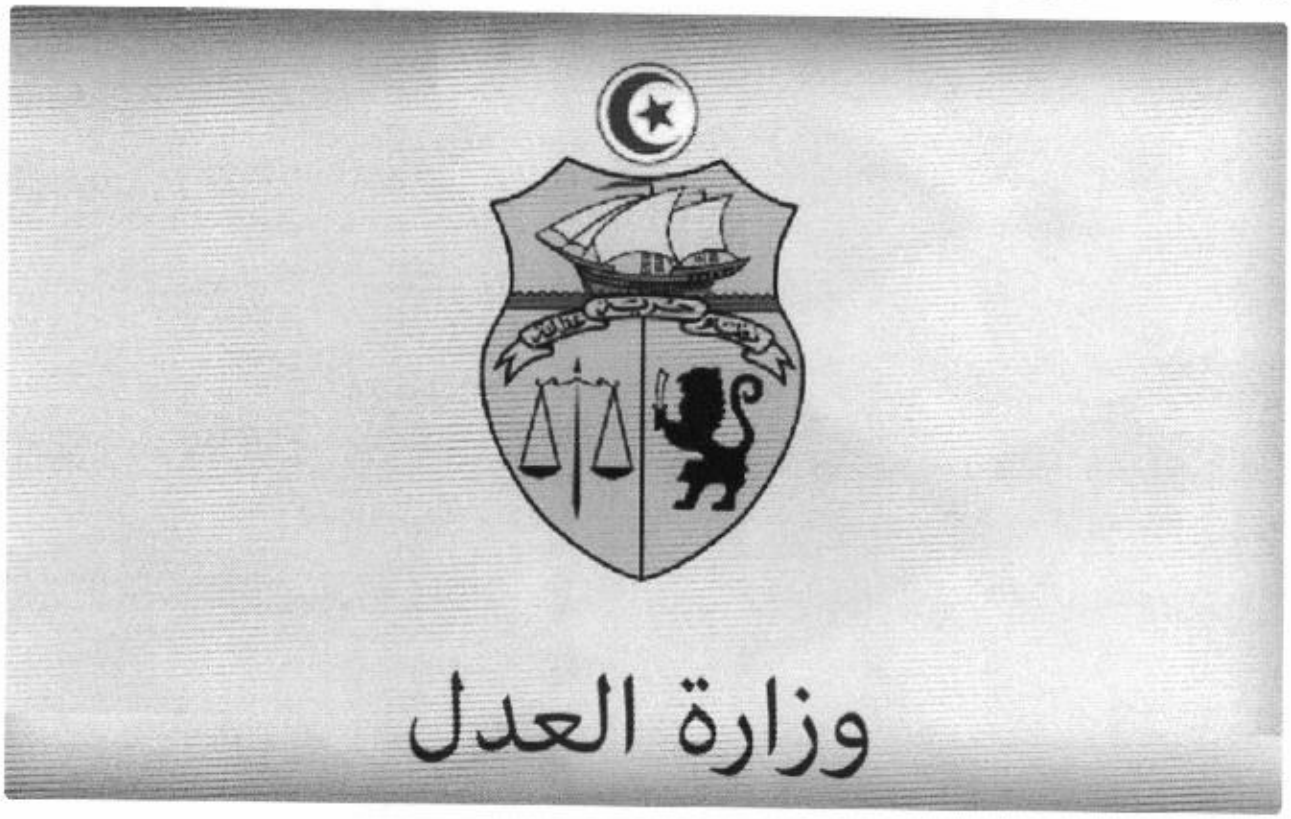

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، اليوم الإثنين، بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023- 2025.

ويهدف هذا الحساب، وفق بلاغ أصدرته الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم بالإضافة على تطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، والمساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي

وأوضحت الوزارة، في بلاغها، أنه تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية.

وأضافت أنها تؤسس بهذا الإصلاح لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، مشيرة إلى أن هذا الحساب سيفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

وضبط الأمر عدد 470 لسنة 2024 ضبط قائمة المنتفعين بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية.

المصدر: وات

ajel.sabaq24.com

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

3–4 minutes

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

نعرض لكم زوارنا أهم وأحدث الأخبار فى المقال الاتي:

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية, اليوم الاثنين 9 سبتمبر 2024 05:50 مساءً

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

نشر في الشروق يوم 09 - 09 - 2024

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، اليوم الإثنين، بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية،

وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023- 2025.

ويهدف هذا الحساب، وفق بلاغ أصدرته الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم بالإضافة على تطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، والمساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وأوضحت الوزارة، في بلاغها، أنه تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية.

وأضافت أنها تؤسس بهذا الإصلاح لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، مشيرة إلى أن هذا الحساب سيفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

وضبط الأمر عدد 470 لسنة 2024 ضبط قائمة المنتفعين بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية.

الأخبار

.

السابق

النفط يتراجع مع مخاوف من طلب ضعيف طغت على انخفاض إنتاج ليبيا

التالي

العمل: 2491 شكوى عدم دفع الأجور

أخبار ذات صلة

Babnet Tunisie

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

قراءة: 0 د, 57 ث Publié le Lundi 09 Septembre 2024 - 15:32

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، اليوم الإثنين، بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023- 2025.

ويهدف هذا الحساب، وفق بلاغ أصدرته الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم بالإضافة على تطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، والمساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وأوضحت الوزارة، في بلاغها، أنه تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية.

وأضافت أنها تؤسس بهذا الإصلاح لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، مشيرة إلى أن هذا الحساب سيفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

وضبط الأمر عدد 470 لسنة 2024 ضبط قائمة المنتفعين بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية.

tn.24-24

وزارة العدل تعلن عن احداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية - tn.24-24

Na Da

2–3 minutes

وزارة العدل تعلن عن احداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

9 سبتمبر ، 20249 سبتمبر ، 17022024

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023_2025 بإرساء مشروع جديد وهو الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

ويهدف هذا الحساب وفق بلاغ صادر عن الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.

وسيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن وفق البلاغ ذاته.

alchourouk.com

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

4–6 minutes

---

1. الصفحة الرئيسية
2. وطنية
3. إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

تاريخ النشر : 2024/09/09 - 15:31

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، اليوم الإثنين، بإرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023- 2025.

ويهدف هذا الحساب، وفق بلاغ أصدرته الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم بالإضافة على تطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، والمساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وأوضحت الوزارة، في بلاغها، أنه تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة

القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية.

وأضافت أنها تؤسس بهذا الإصلاح لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، مشيرة إلى أن هذا الحساب سيفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

وضبط الأمر عدد 470 لسنة 2024 ضبط قائمة المنتفعين بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنية والإصلاحية.

tuniscope.com

عاجل : إحداث صندوق خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

2–3 minutes

عاجل : إحداث صندوق خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

أعلنت وزارة العدل اليوم الإثنين 9 سبتمبر 2024، إحداث الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية، وذلك في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية و السجنية 2023-2025

ويهدف هذا الحساب إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11

ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي والإدارة المركزية والمؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية

وقالت الوزارة في بلاغ لها، إن هذا الحساب يفتح آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن

avant-premiere.com.tn

وزارة العدل تعلن عن احداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية - avant-premiere

Na Da

2–3 minutes

وزارة العدل تعلن عن احداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023_2025 بإرساء مشروع جديد وهو الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

ويهدف هذا الحساب وفق بلاغ صادر عن الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.

وسيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن وفق البلاغ ذاته.

tunisien.tn

إرساء الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

3–4 minutes

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية و السجنية 2023-2025 بإرساء مشروع جديد طالما انتظرته مختلف مكونات الأسرة القضائية وهو الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

ويهدف هذا الحساب إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي..

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.

وبهذا الإصلاح، تُؤسّس وزارة العدل لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، حيث سيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

Print This Post

14:55 2024/09/09

إحداث حساب خاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية و السجنية 2023- 2025 بإرساء الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

ويهدف هذا الحساب إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.

وبهذا الإصلاح، تُؤسّس وزارة العدل لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، حيث سيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن، وفق بلاغ لوزارة العدل.

وطنية

احداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

09 سبتمبر 2024 15:01

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023_2025 بإرساء مشروع جديد وهو الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية

ويهدف هذا الحساب وفق بلاغ صادر عن الوزارة، إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي.

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.

وسيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن وفق البلاغ ذاته.

وزيرة العدل تأذن بإحداث صندوق تطوير المنظومة القضائية العدلية

IFM الاثنين 9 سبتمبر 2024 - 15:08

أذنت وزيرة العدل ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية و السجنية 2023- 2025 بإرساء مشروع جديد طالما انتظرته مختلف مكونات الأسرة القضائية وهو الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

هذا الحساب يهدف إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي..

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي 2023-2025 تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، كما صدر الأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.

وبهذا الإصلاح، تُؤسّس وزارة العدل لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، حيث سيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

الاخبار : أخبار وطنية

إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

أذنت وزيرة العدل السيدة ليلى جفال، في إطار إعداد المخطط القطاعي للمنظومة القضائية و السجنية **2023 – 2025** بإرساء مشروع جديد طالما انتظرته مختلف مكونات الأسرة القضائية وهو الصندوق الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية.

ويهدف هذا الحساب إلى المساهمة في تحسين سير المرفق القضائي العدلي عبر دعم تمويل المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية للهياكل القضائية وبرامج تحسين ظروف العمل بالمحاكم، كتطوير منظومة الإحاطة الصحية والاجتماعية لتعاونيات الأعوان والإطارات الإدارية والقضائية، فضلا عن المساهمة في برامج الانتقال الرقمي والطاقي..

وفي إطار تنفيذ المخطط القطاعي **2023–2025** تمت المصادقة على إحداث الحساب الخاص بتطوير المنظومة القضائية العدلية بموجب الفصل **13** من قانون المالية لسنة **2024** المؤرخ في **11** ديسمبر **2023**، كما صدر الأمر عدد **470** لسنة **2024** المؤرخ في **6** سبتمبر **2024** المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية، والذي ضبط قائمة المنتفعون بتدخلات الصندوق وهم المحاكم التابعة للنظام العدلي، والإدارة المركزية و المؤسسات العمومية والهياكل الراجعة بالنظر لوزارة العدل من غير المؤسسات التابعة للمنظومة السجنيّة والإصلاحية.

وبهذا الإصلاح، تؤسّس وزارة العدل لمرحلة جديدة من التطوير المؤسساتي، حيث سيفتح هذا الحساب آفاقا جديدة لتحسين خدمات المرفق القضائي العدلي وتحسين ظروف العمل بالمحاكم لكافة مكونات الأسرة القضائية وتيسير سبل النفاذ إلى العدالة وخدمة مصلحة الوطن والمواطن.

توقيت الإدراج 09.09.2024 14:50
آخر تحيين 09.09.2024 14:50